

واقع الاستقرار السياسي في ظل الحراك الشعبي في المغرب بعد أحداث 2011 The reality of political stability in light of the popular movement in Morocco after the events of 2011



د / مليكة بوضياف

جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، (الجزائر)

m.boudiaf@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2021/06/04

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/25

تاريخ الاستلام: 2021/05/18

ملخص:

إن ظاهرة الاستقرار السياسي تعتبر من أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، ومن بين أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، نظراً للجدل الكبير الذي شهده من أجل الوصول به إلى معنى محدد ودقيق كما يعتبر أيضاً من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحاً لاستمرار المجتمعات، لأنه يتضمن صياغة منظومة من السياسات التي تأخذ بكل أشكال التغيير لذا تعمل الدول العربية جاهدة على ضمان الاستقرار على جميع الأصعدة وبالتالي ضمان استمرارية النظام السياسي القائم ومن بينها دولة المغرب التي شهدت حراك مجتمعي يعكس الصراعات المجتمعية الواقعية ناتجة عن ضعف وهشاشة التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، النظام السياسي، الحراك الشعبي؛ دولة المغرب .

Abstract:

Political stability is considered one of the most prominent political phenomena with multiple and intertwined dimensions that change with the change of time, place and people, and among the most ambiguous and complex political concepts, given the great controversy that he witnessed in order to reach a specific and precise meaning, as he is also considered One of the most urgent forms of stability for the continuation of societies, because it includes the formulation of a system of policies that take all forms of change. Therefore, Arab countries strive to ensure stability at all levels and thus ensure the continuity of the existing political system, among which is Morocco, which witnessed a societal movement that reflects real societal conflicts resulting from Weak and fragile development.

key word Political stability political system ،societal movement ،Morocco state.

1. مقدمة:

إن النظام السياسي المغربي هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية طبقاً لنص دستور 1972، وهو يستند إلى عدد من الأسس التي يرجع تاريخها إلى عصور سابقة لُقّب أثناءها السلطان بالإمام أو أمير المؤمنين ويعود هذا اللقب الديني لسلطين المغرب إلى إمام المرابطين بوصفه الإمام الأكبر الذي ينتمي إلى الأشراف ويستمد سلوكه من الوحي الديني.

بحيث يعمل هذا النظام على ترسيخ مبادئ الاستقرار السياسي في المغرب اذ تكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلباً جماعياً، فمهما كان نمط النظام السياسي في أي دولة، فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار.

اتجه المشرع في الدستور المغربي الجديد 2011 الاعتراف بالبرلمان كمؤسسة تمارس السلطة حيث نصت الفقرة الأولى من الفصل 70 من الدستور على انه يمارس البرلمان السلطة التشريعية...، هذا من اجل إعطاء هامش اوسع للسلطة التشريعية لكنها سقطت امام رهان الممارسة وهو ما تجلّى في احداث خريف 2011، وحراك الحسيمة 2017 الذي كانت قد انطلق في 2016 احتجاجاً على مصادرة السلطات المحلية لسماك الصياد، وبشكل عام احتجاج على الاقصاء الذي تتعرض له منطقة الريف.

به في المقابل يعتبر موضوع الاستقرار السياسي في المغرب من بين المواضيع الاساسية التي تهتم به الحكومة وتعمل جاهدة على ان تحافظ على نوع من التوازن السياسي داخل المجتمع. اسباب ودوافع اختيار الموضوع: يرجع سبب اختياري للموضوع لدوافع ذاتية متمثلة في فهم وتفسير البيئة السياسية المغربية وتحليل واقع المجتمع المغربي ودوره في الضغط على الحكومة تجاه العديد من السياسات الاجتماعية التي لم تعد تخدم المواطن المغربي.

اما الدوافع الموضوعية: اهمية المغرب الجيوسياسية في المنطقة العربية واستقرارها من خلال تناول التجربة المغربية في الحفاظ على الاستقرار بالرغم من وجود حراك شعبي كبير يطالب بتحسين الظروف الاجتماعية المواطن. ومن اجل تبيان ان الحراك الحاصل في الريف ليس بالظاهرة السلبية ولا ينظر اليه على انه يهدد الاستقرار السياسي، بل مطالبة المجتمع المغربي الحكومة بإصلاحات واسعة.

ولمعالجة هذا الموضوع نطرح الاشكالية التالية: كيف تمكنت دولة المغرب من تحقيق نوع من الاستقرار في سياق اقليمي مضطرب؟ وهل الحراك الذي حصل كان ضد الحكومة ام ضد الملكية؟.

منهج التحليل: استخدمت المنهج الوصفي مع نوع من التحليل ذلك قصد الوقوف على طبيعة الأحداث ووصفها وصفا دقيقا يساعدنا على الفهم والتحليل والتفسير السليم القائم على الوصف الصحيح للظاهرة المدروسة. بالإضافة الى المنهج التاريخي نظرا لما له من أهمية كبرى في نقل الأحداث وتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية التي شهدتها النظام السياسي المغربي، وتحديد أهم الأسباب والدوافع المحلية والإقليمية والدولية التي مر بها الإصلاح السياسي في المغرب من اجل الابقاء على الاستقرار في ظل موجة الحراك العربي في المنطقة. (شلي، 2002، ص 124)، بالإضافة الى الاقتراب المؤسسي، بحيث مازجت

بين الاقتراب القانوني والمؤسسي الذي يعمل علي تحليل وتفاعل سلوكيات الافراد تجاه مخرجات الحكومة. كما وظفت منهج دراسة الحالة الذي يقوم على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الحالة ودراسة جميع المراحل التي مرت بها، ويتم فحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها. (بحوش، 1985، ص 30).

الفرضيات المعتمدة:

- _ يساهم الحراك الشعبي في المغرب بزعة الاستقرار السياسي .
- _ الاستقرار الحقيقي داخل المجتمع يتم ترسيخه بديمقراطية حقيقية وليس بالعنف او القوة .
- _ لتكريس الامن والاستقرار ضرورة القيام بإصلاحات حقيقية وعميقة على مستوى النظام السياسي ككل في المغرب.

اهداف المقال: يهدف المقال الى تسليط الضوء على واقع الاستقرار السياسي في المغرب، الذي يعيش نوع من الصراع بين الحكومة والطبقة الشعبية وما حراك الحسيمة لدليل على ان المجتمع المغربي يطمح لأفاق اصلاحية كبيرة في كل المجالات، حتى يتم استتباب الاستقرار والامن داخل المجتمع.

وللإجابة على الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على النقاط التالية،

- واقع الاستقرار السياسي في الدول العربية.
- الوضع السياسي في المغرب وعملية الاستقرار .
- مؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة المغربية .

2. واقع الاستقرار السياسي في الدول العربية

1.2 متطلبات الاستقرار السياسي:

إن الاستقرار السياسي لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية، بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع العين الساهرة التي لا تنام والتي تحافظ على أمن واستقرار البلاد، فالاستقرار لا يتحقق بالقمع والقتل، بل هو حركة من التفاعل بين المكونات المختلفة للمجتمع وبين النظام السياسي، هذا الأخير الذي يتوقف استقراره على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام. لذلك فإنه ثمة متطلبات عديدة وشروط أساسية تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي وتمثل الركائز الضرورية له يمكن تلخيصها فيما يلي (بوعافية، 2016، ص 322).

- إن استقرار النظام مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات، سواء كانت مفروضة عليه من البيئة الداخلية أي المجتمع، أو من البيئة الخارجية أي المجتمع الدولي، والتي غالباً ما تتمثل في المطالب والتهديدات.

- متطلبات اقتصادية في هذا الجانب ينبغي على النظام السياسي أن يسعى إلى خلق توازن بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية، إذ تزداد قدرته على تحقيق الاستقرار السياسي بتوفيره للموارد اللازمة التي يحتاجها الأفراد والتوزيع العادل للثروات بالشكل الذي يتحقق معه الاكتفاء الذاتي والعدالة التوزيعية. (بقدي، 2012، ص ص 55-58)

فالنظام السياسي الذي يستطيع أن يواجه هذه التحديات ويتأقلم معها هو نظام مستقر. وتتطلب هذه التحديات ابتكار وخلق إيديولوجيات سياسية في المجتمع، من شأنها أن تؤدي إلى تدعيم النظام والمؤسسات السياسية، ومنه إلى استقرارها وتكاملها.

- وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة السياسية ومشروع المجتمع، بحيث يقوم كل جانب بدوره ويؤديه على أتم وجه في عملية التشييد والبناء، فتتولد بالتالي الثقة والرضا المتبادلين بين السلطة والمجتمع، لأن قوة هذا الأخير تكمن في انسجامه السياسي مع النظام السياسي الذي يحكمه.

- وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد وهو ما من شأنه أن يفسح المجال واسعاً للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي دليل على الاستقرار. فالاستقرار السياسي يتحقق إذن في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية (بوعافية، 2016، ص 324). ففي حالة النظام السياسي المغربي نجد بانه جعل مسألة السلطة السياسية في المغرب مسألة دينية في المقام الأول، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات مؤسسية وفي طليعتها تغييب العنصر التشاركي في جوهر السلطة السياسية، وهنا يقول "الحسن الثاني" في تبريره لهذا المسار التوفيقي أن السلطة السياسية هي: "أمانة لا يمكن تفويتها ولا تفويضها"، وهي حسب "محمد السادس": "بيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنقنا وعنقك موصولة بما سبقها على امتداد أزيد من اثني عشر قرناً موثقة السند بكتاب الله وسنة رسوله الكريم ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي". (برادة، يونس، ص 294).

2.2 السياق العام لواقع الاستقرار السياسي في الدول العربية:

إن سمة التغير داخل المجتمعات هي القاعدة وليس الاستثناء، لذا فإن الحراك العربي سنة 2011 بتونس انتقلت شرارته للدول المجاورة، في نفس السياق ظهرت دراسات متعددة من قبيل: دراسة "روبين ميلز" "مملكة التفكير السحري" الذي فسر استقرار المملكة العربية السعودية مرتبط بأسعار البترول، في المقابل ترى دراسة لـ "كريستوفر دافيدسون" بعنوان "لماذا سيسقط الشيوخ وعكس هذا التوجه في تفسير حالة الاستقرار داخل الملكيات العربية، أما دراسة أخرى مختلفة اهتمت بحالة المملكة المغربية والتي جاءت تحت عنوان تجنب الربيع العربي: السياسات الشرعية للملك محمد السادس بالمغرب، من خلال مقارنة الوضع بين حالة المغرب وبعض بلدان الربيع العربي (تونس مصر)، لماذا لم تصل موجة الربيع الى حدود المملكة بينما عبثت وأسقطت أنظمة بكاملها مثل (مصر تونس) وقسمت وفككت دولا بأكملها (اليمن ليبيا).

وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار لا يعني سوى قدرة النظام السياسي على تنظيم تدفقات المجتمع بمعنى لا علاقة لوضعية الاستقرار حتما بوضعية معينة من الديمقراطية كحالة المغرب، وفي حالة تحقق الاستقرار فإنه يضمن للنظام السياسي شرعيته، لذا فباسم "الاستقرار السياسي"، نجح حزب سياسي، هو العدالة والتنمية (الإسلامي) في إقناع ناخبيه، ليمنحوه ثقتهم عندما تصدر انتخابات المغرب أعوام 2011 و2015 و2016 رافعاً شعار "الإصلاح في ظل الاستقرار". (على انوزلا، ، مارس 2021).

فإن ذلك لا يجب أن يقلل من أهمية المقدرة الإشباعية للنظام، لأنه لكي يحقق النظام السياسي شرعيته يجب أن يتمكن أولاً من الوفاء بحد أدنى من مطالب الجماهير، أما النظام الذي لا يتمكن من تحقيق هذا الهدف وعبر فترة ممتدة من الزمن فإن ذلك سيؤدي إلى اهتزاز شرعيته.

كما إن للملكية قدرة تأويلية واسعة، يمكن وصفها بسلطة التأويل الاستراتيجي، التي تجعل منها قادرة على تكييف وضعية سياسية معينة، أو اتخاذ قرار محدد مع إضفاء الشرعية عليه دون الوقوع في مأزق ملائمة القرار للنص القانوني أو الدستوري، بل دون الاضطرار إلى إظهار وجود تسويات سياسية ضمنية تقتضي تنازلات ما في سياق معين، وغالباً ما توظف الملكية حملتها الرمزية في عملية التبرير قبل الوصول إلى القرار السياسي حتى يكون ملائماً لطبيعة الظرفية ومستلزمات الموقف (برادة، ص.299).

و بصفة عامة فإن الاستقرار السياسي ينبع من عاملين أساسيين هما:

- قبول الجماهير للنظام السياسي.
 - قوة النظام نفسه بمعنى مدى فاعلية أدائه، أو مدى فعاليته في إشباع الحاجات.
- أما فيما يتعلق بالرضا عن الوضع القائم، فإنه يتصل اتصالاً وثيقاً بمفهوم الشرعية، وهنا يلاحظ أن الحصول على رضا كافة المواطنين وتأييدهم للوضع القائم لا يتم تلقائياً ولا يحدث ببساطة، بل يتطلب ذلك تضافر جهود العديد من المؤسسات ومدى قدرتها على تلبية متطلبات أفراد المجتمع، وعليها أن تبذل الكثير من الأنشطة والعمليات التي تستهدف إيجاد مثل هذا الرضا والتأييد.

ولا يعتبر الخضوع والإذعان وحده مؤشراً للرضا عن النظام القائم وتأييده، لذلك يكون من المهم التحقق مما إذا كان هذا الخضوع يمثل بالفعل رضا عن الوضع القائم وتأييد له، أم أنه يعبر عن عداوة كامنة للنظام تنتظر الفرصة المناسبة للانفجار. (الصالح بوعافية، 2016). وهذا ما هو عليه النظام السياسي المغربي بحيث نجد أن ما تحقق في المغرب هو استقرار نسبي هش والدليل على ذلك تواصل الفعل الاحتجاجي بكثافة في المدن الكبرى خاصة الرباط مراكش الدار البيضاء، بحيث أصبح الاحتجاج الطريق الأنجع للتعبير عن المطالب المجتمعية ففي سنة 2000 اندلعت حركة احتجاجية بقرية تازميلات بإقليم الخميسات، واعتصام سكان سيدي الطيبي بالطريق الرئيسية بين القنيطرة والرباط بإقليم الحسيمة عشية الزلزال الذي ضربها سنة 2003. وشكلت هذه الحركات تنظيماً أكثر أشكال الاحتجاجات بحيث اتخذت من ميزة الاستمرارية شكلاً لها.

في المقابل، شهدت مدن أخرى صغيرة احتجاجات قوية يعتبرها أستاذ العلوم السياسية بالرباط "مصطفى السحبي"، أن السبب الرئيسي لاختلاف حدة الاحتجاجات من منطقة لأخرى هو عدم المساواة

في استفادة المناطق من السياسات العمومية، ومن ثمار الإصلاح الاقتصادي، وجود تمييز بين المدن الموجودة على الساحل الأطلسي، من القنيطرة إلى حدود آسفي، والتي تعتبر مجالا حيويا للدولة، وبين مناطق الريف والجنوب كورززات وزاكورة والأطلس المتوسط كخنفرة. (زهور باقي، 2018).

وفي هذا الإطار ينتهج الملك إستراتيجية عامة تجاه كل القوى السياسية، او حتى الحركات الاحتجاجية (الحاكمة والمعارضة، الدينية والعلمانية) تستند إلى مجموعة من الركائز تتمثل أهمها في ضمان استمرارية نوع من التوازن بين هذه التنظيمات بحيث لا تتفوق إحداها على بقية القوى بما يمكن أن يشكل تهديدا محتملا للسلطة، هذا إلى جانب حرصه على إثارة الفرقة والانقسام بينها بحيث يضمن رجحان ثقل العرش الملكي. (محمد سالم، ص. 505).

3. الوضع السياسي في المغرب وعملية الاستقرار

1.3 علاقة النظام السياسي بالاستقرار السياسي في المغرب:

النظام السياسي المغربي هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية طبقا لنص دستور 1972، وهو يستند إلى عدد من الأسس التي يرجع تاريخها إلى عصور سابقة لُقب أثناءها السلطان بالإمام أو أمير المؤمنين ويعود هذا اللقب الديني لسلطين المغرب إلى إمام المرابطين بوصفه الإمام الأكبر الذي ينتهي إلى الأشراف ويستمد سلوكه من الوحي الديني. وقد تم تبني النهج الديمقراطي كخيار عقلائي من طرف الملك الراحل الحسن الثاني، الذي كان يؤمن بأن البناء الديمقراطي يجب أن يمتد تدريجيا يوما بعد يوم وأنه الخيار الأمثل للخروج من الأزمات، لكن هذا لم يمنع السلطة من القيام ببعض الممارسات ضد بعض القوى المعارضة كالتيارين اليساري والأصولي، وهذا ما جعل التحول الديمقراطي يلقي بعض العراقيل على غرار باقي الدول المغاربية الأخرى. (حفاف، 2015، ص 222)

ومع انهيار النظام الشيوعي الاشتراكي وتطور الأحداث الدولية، إضافة إلى تطور وعي المجتمع المغربي، دفع بالملك الراحل إلى تدشين مرحلة جديدة بالانفتاح أكثر على المعارضة لإعادة ترتيب الأوراق والتكيف مع المستجدات، فاقترح على المعارضة المشاركة في الحكومة وفي نفس هذا النهج سار" الملك محمد السادس" الذي عمل بدوره على تعزيز الديمقراطية وترسيخها، عبر النداء بمفهوم جديد للسلطة وإنشاء مجموعة من المؤسسات تهدف لضمان حقوق الإنسان، كما يسعى للانفتاح على مجموعة من الفعاليات من المجتمع المدني لإشراكها في التحول الديمقراطي بالمغرب ويعتبر البعض من الدارسين أن هذا الدور الذي قام به رئيس الدولة في المغرب قد لا نجد له مثيلا في باقي الدول المغاربية.

وفي سبيل ترسيخ مبادئ الممارسة الديمقراطية عرف المغرب مراجعتين دستوريتين لتأطير الممارسة الديمقراطية قانونيا وسياسيا، وهذا خلال عقد التسعينات الأولى سنة 1992 والثانية سنة 1996، طبعهما انفتاح المؤسسة الملكية على المعارضة وإعطائها إمكانية المشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية، ولكن هذه المشاركة لم تفعل إلا بعد تعديل الدستور سنة 1996، عبر تشكيل حكومة التناوب، لكن في حقيقة الواقع فهناك هيمنة فعلية للمؤسسة الملكية على الشأن السياسي خاصة على مستوى تدبير قواعد الممارسة السياسية، وكذلك على صعيد تأسيس الوضعية التنفيذية للملكية بجعلها سائدة

وحاكمة، إذ كما يقول "الحسن الثاني": "الشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولا يحكم، فلكي يستطيع الشعب أن يعيش... وتكون الدولة محكومة يجب أن يعمل الملك أو أن يأخذ بين يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته" (حفاف، 2015، ص 228).

إضافة إلى إعطاء الفرصة للمعارضة للمشاركة في الحكومة، فإن هاتين المراجعتين الدستوريتين جاءتا ببعض الإيجابيات الأخرى، منها تقييد سلطة الملك نسبيا في مجال إصدار الأمر بتنفيذ القانون، وتقوية دور البرلمان بتعزيز وظيفته التشريعية، وكذا منح الوزير الأول الحق في اختيار أعضاء الحكومة واقتراحهم على الملك، كما طبع هذه المرحلة إحداث وزارة مستقلة تتكلف بحقوق الإنسان.

2.3 دور المؤسسة الملكية في عملية الاستقرار:

لقد بينت التجربة السياسية المغربية ولعقود طويلة أن المؤسسة الملكية هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي المغربي، وهي ميزة يحرص كل ملوك المغرب على تجسيدها بشتى الطرق والوسائل. وعليه كان الملك "محمد السادس" في أول خطاب له بعد وصوله إلى سدة الحكم في 30 جويلية 1999 منطقيا إلى أبعد الحدود مع الهندسة الفكرية والإيديولوجية العامة التي رسمت ملامح الحكم في المغرب وخاصة في عهد والده "الحسن الثاني" 1961. 1999 الذي كرس هيمنة الملكية على الهرم المؤسسي والدستوري طوال فترة حكمه. (برادة، 2006)

- أما على مستوى الأداء الحكومي، فالمغرب هي الأخرى عملت منذ استقلالها على ترسيخ دولة ديمقراطية، وفق نمط تحول تنازلي، بحيث تعتبر المؤسسة الملكية بالمغرب -و هي الملكية الوحيدة المتواجدة بالمغرب العربي- المحور الرئيسي في النظام السياسي المغربي، وحولها تجتمع الأمة، وأول خطوة بدأت بها المؤسسة الملكية في مسار التحول الديمقراطي هي دسترة الحياة السياسية المغربية، حيث عرف المغرب منذ 1962 خمس دساتير كان آخرها سنة 1996.

وهناك كذلك سمات خاصة تتسم بها المؤسسة الملكية في المغرب تدفعنا إلى تمييزها عن نظم ملكية أخرى في المنطقة العربية وبخاصة تلك النظم الوراثية في بلاد الخليج العربي، فالملكية المغربية أكثر رسوخا وتجذرا في التاريخ المغربي، كما أنها تتميز بنوع من الاستمرارية التاريخية، وبصفة عامة، فإن الأسرة المالكة في المغرب يسيطر أفرادها على وظائف محددة مثل الملك وولي العهد وقيادة الجيش بالأساس، بينما تظل بقية قطاعات الدولة بيد شخصيات مدنية تكنوقراطية لا تنتمي إلى الأسرة في حين نجد الأسرة المالكة في الخليج يتغلغل أفرادها في أغلب مناصب الدولة.

هذا بالإضافة إلى أن الأسرة الحاكمة في الخليج العربي ما يزال يغلب على استراتيجياتها وأساليبها في الحكم استخدام آليات التوازن القبلي في توزيع موارد القوة السياسية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية، على حين عمل النظام المغربي على استعمال استراتيجيات بوتقة الصهر ودمج القبائل في المجتمع الحديث وعلى إدماج العرب في البربر.

ومما يميّز الملكية في المغرب أيضا أن النظام الملكي المغربي لم يعرف عنه تاريخيا أنه قام بتأسيس قاعدة قبلية له تتكون من القبائل الرئيسية هناك، ولكنه بحكم النشأة التاريخية اتجه إلى التصرف

بمنطق أن الأسرة المالكة فوق القبائل، لتظل المؤسسة الملكية في النهاية مركز الثقل في النظام المغربي وبالتالي تكون هي المحرك الأساسي لعملية التطور السياسي في البلاد. (نوير، 2004، ص ص 90-91) وفي هذا الإطار ينتهج الملك إستراتيجية عامة تجاه كل القوى السياسية (الحاكمة والمعارضة، الدينية والعلمانية) تستند إلى مجموعة من الركائز تتمثل أهمها في ضمان استمرارية نوع من التوازن بين هذه التنظيمات بحيث لا تتفوق إحداها على بقية القوى بما يمكن أن يشكل تهديدا محتملا للسلطة، هذا إلى جانب حرصه على إثارة الفرقة والانقسام بينها بحيث يضمن رجحان ثقل العرش الملكي.

من خلال ما سبق، اتضح لنا أن ملك المغرب يجسد ثلاث وظائف اجتماعية وسياسية مهمة: فهو شريف سليل نبي الإسلام، وخليفة، أي "أمير المؤمنين" مع ما يفرضه ذلك من احتكار للإنتاج الرمزي على صعيد المجال العمومي، وهو علاوة على ذلك سلطان يرأس مؤسسة المخزن يحكم الناس، ويترك إدارة أمورهم للجهاز البيروقراطي، أما الوظيفة الثالثة فتتمثل في كونه ملكاً، رئيساً لدولة تستند إلى مؤسسات تستمد مرجعيتها من التاريخ السياسي الأوربي، مما يفترض النظر إلى المغربي باعتباره مواطناً له حقوق وعليه واجبات يقتضيها السلوك المدني في إطار دولة حديثة. (أفاية، 2001، ص 44)

3.3. أحداث 2011 والحراك السياسي

إن شباب حركة 20 فبراير امتلكوا وعياً عميقاً وقويماً بأن المشتغل بالسياسة والانتماء إلى الحقل السياسي المغربي مطالب بالانتماء إلى المجتمع أولاً وأخيراً، فمن قلب المجتمع يفترض أن يمتلك الحزب السياسي مصداقيته ومشروعيته بصفة حصرية، وليست النوايا أو الخطابات المعلنة للاستهلاك العمومي كافية لإقناع هؤلاء الشباب. (لمريني، 2011، ص ص 10-11)

بحيث خرج شباب الحركة للتظاهر في فبراير 2011 ضد وضع اجتماعي واقتصادي فاسد، ووضع سياسي ضعيف إيديولوجيا وتنظيمياً وسوسيو ثقافياً وفاقداً لمقومات الحياة السياسية المعاصرة، مطالباً بقوة بإسقاط الحكومة وحلّ البرلمان. فالحكومة في تقدير هؤلاء الشباب حكومة هشة.

في المقابل فقد شكل الحراك الاجتماعي في الريف صرخة مشروعة تعبر عن رفض ضمني ومعلن لطريقة تدبير المشهد السياسي في المغرب، وهو ليس تعبيراً عن مطالب آنية وإنما يختزل سنوات طويلة من سوء الفهم الكبير لم تستطع الدولة أن تنتصر فيه لمقاربة الإنسان بكل انتماءاته السياسية والاجتماعية والثقافية، هذا الخلاف هو تراكم لسنوات من التدبير المشوه للجماعات الترابية أيضاً، التي أنتجت نخبة سياسية فاسدة تتعامل مع مشاريع التنمية بمنطق المتاجرة والاحتكار والزبونية والتدبير العشوائي.

وبالرغم من محاولات الإصلاحات التي قامت بها الحكومة المغربية لكن لم يتغير شيء بحيث ظلت مناطق عديدة في المغرب مهمشة وخاصة منطقة الحسيمة، وهو الأمر الذي ما كان له أن يستمر خاصة بعد حادثة بائع السمك الذي مات داخل حاوية شاحنة مخصصة لنقل النفايات، لقد كان مقتله نقطة أفاضت الكأس وأخرجت الآلاف للاحتجاج السلمي بالشوارع، وبدل أن تواجه الدولة ذلك بالمشاريع التنموية المستعجلة والبحث عن السبل لتقليص أعداد البطالة، قامت بتزويد المنطقة بالآلاف من رجال الأمن متخذة من المقاربة الأمنية حل للمشاكل الاجتماعية والتنموية في المنطقة.

وتأتي هذه الاحتجاجات بعد فشل العمل النقابي في توصيل مطالب المجتمع بالطرق السلمية ومن خلال القنوات الشرعية مثل رفع الشكاوي والتظلمات، وبالتالي لم يعد أمامهم سوى اللجوء إلى أعمال الاحتجاج الجماعي وأحيانا العنف لتحقيق مطالبهم، وهذا يدل على ضعف دور التنظيمات النقابية في التعبير عن مصالح العمال وتوصيلها والتفاوض بشأنها مع الإدارة وأصحاب الأعمال وذلك بسبب سيطرة السلطة التنفيذية بأشكال مختلفة على هذه النقابات.

إن الحراك الاجتماعي في الريف يمزج بين كل القضايا ويرفع شعارات تخلط بين ما هو سياسي واجتماعي، ويمعن بعض من قياديه في ضرب الثوابت واحتقار الرموز الوطنية والاستهانة بأمكان العبادة، باسم الخصوصية الثقافية التي لا تمنع من احترام الرموز الوطنية، ما يعني أن هذا الحراك الاجتماعي وإن استطاع أن يمتحن السلطة السياسية في جدية التعامل مع المطالب العادلة ويكسب شوطا في معارك الاحتجاج، فإنه يفتح قوسا على أسئلة مشروعة، أهمها: ماذا يعني الحراك في ذهنية بعض المناضلين في الريف؟ أي مساءلة المرجعية الفكرية لديهم، وما هو مداه وآفاقه، خاصة وأن الدولة تحاول أن تواجه الحراك بالطرق التقليدية أحيانا، وما هي خطورة الاستهانة بقيمة الأمن والاستقرار في المغرب، وتجنب ما تعيشه دول الجوار ودول عربية تعيش في جحيم الحروب والاضطرابات الأمنية.

وبالتالي، نجد أن المغرب أقل استخداما للعنف خاصة في فترة الربيع العربي أين ظهرت كنموذج للاستقرار السياسي بحيث نجح حزب سياسي هو العدالة والتنمية ذو التوجه الاسلامي في اقناع ناخبه ليمنحوه ثقتهم، وبوصول هذا الحزب للحكومة تم التركيز على الجانب الأمني فقط لفرض الاستقرار واهمال مشروع الإصلاح، وهذا ما تسبب في اطلاق احتجاجات اخرى على مستوى منطقة الحسيمة بالريف المغربي بداية من 2017، وهناك من صنفه على أنه حراك انفصالي (حضور علم جمهورية الريف) استحضارا لتاريخ مقاومة منطقة الريف والذي لا يعدوا ان يكون حراكا ذو مطالب اجتماعية واقتصادية وثقافية.

4. مؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة المغربية

لا شك أن هيمنة ثقافة الاحتجاج في المغرب وانتقال الصراع بين النظام السياسي والحركات الاحتجاجية إلى الشارع يرجع في مجمله إلى غياب المؤسسات المجتمعية والمدنية الوسيطة القادرة على خلق قنوات قارة وثابتة للحوار بين كل الفئات المجتمعية المتضررة، الأمر الذي يفسر من جهة سيادة منطق الوصاية المفروض قسريا من الدولة على المجتمع وابتلاعها لكل الحساسيات السياسية والمدنية من أحزاب ونقابات وجمعيات وغيرها.

ضف الى ذلك، تعطيل المشاريع التنموية والتضييق على الحريات، مما زاد في عملية الاحتجاجات بحيث اعترف الملك نفسه، بمناسبة الذكرى العشرين لجلوسه على العرش (30 يوليوز 2019) بفشل النموذج التنموي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال، مشيرا إلى أنه لا يواكب "الحاجيات المتزايدة لفئة من المواطنين". ونصب لجنة لإعداد تصور نموذج تنموي جديد. وقد عطلت الجائحة إعلان النموذج المنتظر، لكن آلية القمع لم تتوقف ولم تهدأ، بمتابعة عدد من المدونين والصحفيين المستقلين والمعروفين

بانتقاداتهم للنظام، (توفيق بوعشرين وحميد المهداوي وعمر الراضي وسليمان الريسوني)، وزاد عنف السلطة بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية في مستهل مارس 2020، ولم تتردد السلطات مؤخرا، في سجن أكاديمي بتهمة غير مقنعة (الدكتور المعطي منجب) (عبد الرحيم التوازي، فبراير 2021)

1.4 من حيث نمط انتقال السلطة ففي الحالة المغربية: لا تشكل مسألة انتقال السلطة في المغرب تهديد لاستقرار السياسي خاصة في السنوات الأخيرة على اعتبار ان مسألة انتقال الحكم محددة دستوريا في الفصل 20 من الدستور.

2.4 من حيث المؤسسة: المؤسسة هنا تعني ان صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات مؤسسية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات واحترام سلطة القانون فكل ما كان النظام قام على المؤسسة اقترب الى حالة الاستقرار، مثل حالة المغرب.

3.4 من حيث شرعية النظام السياسي: تظهر الشرعية في المغرب من خلال تقبل افراد الشعب للنظام وخضوعهم له، مما ساعد على استقرار الوضع السياسي في المغرب رغم عديد الاحتجاجات.

4.4 من حيث قوة النظام السياسي وسيادته: تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الأساسية لظاهرة الاستقرار السياسي، وفي هذا السياق يسجل المغرب على مستوى مؤشر " The political instability task force"، الذي يقيس احتمالات الاستقرار لمدة سنتين او ثلاث سنوات _استقرارا عاليا استنادا الى اربع مؤشرات نمط النظام السياسي وتماسك النخبة الحاكمة، فالنظم ذات النزعة الديمقراطية العالية او الدكتاتورية العالية هي الاقرب للاستقرار خلال المدى القصير وهو ما ينطبق على حالة المغرب الاقصى نزعة ديمقراطية. (عبدالحى، جانفي، 2003ص).

وفي الاخير يمكن الاشارة الى ان الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والامنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الامن واحد اهم عوامل الاستقرار، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير. ولذلك نجد ان الدول الاعلى عسكرة والمتخلفة سياسيا كحالة المغرب الذي يحتل المرتبة 20 عالميا في مستوى العسكرة والذي ارتفع انفاقها العسكري بين 2007 و2017 الى حوالي 45 بالمائة. (موزاي، 2017، ص 248).

5. الخاتمة

أفرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت، ما كان له كبير الأثر في تنشيط التيارات الإسلامية بمختلف أنواعها مما يعني تنشيط لايدولوجية الإسلام السياسي في المنطقة العربية. هذا من جهة وفي المقابل التعبير عن حقيقة وهوية المجتمعات العربية بالعودة الى الذات العربية من اجل استقرار هذه الأخيرة.

وفي نفس السياق فان تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة. وتتجلى أهميتها في كونها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة، كما تشكل أيضاً إطاراً هاماً للعملية السياسية، وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي وهذا ما تراهن عليه المغرب في هذه الفترة التي تشهد ديناميكية في المجتمعات العربية .

بينت الدراسة ان ان الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية فلا توجد دول تتمتع بالاستقرار الكامل، هناك درجات متفاوتة من الاستقرار، فبالرغم من الانتهاكات الممارسة على بعض الحقوق، فان المتابع للفعل السياسي بالمغرب سجل وعي الحكومة بضرورة الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي المغربي في التغيير والاصلاح، لان هذا يخدم عملية الاستقرار ولا يعيقه باعتبار ان الاستقرار السياسي يولد الاستقرار الامني، ويساهم بذلك في حل مشكلات كثيرة كالفقر والبطالة وغيرها.

نستنتج من الدراسة ايضاً ان الحكومة المغربية سارعت في تبني العديد من الاصلاحات التي تتميز بالانفتاح اكثر من اجل تجنب موجة الحراك العربي، الذي ساد الدول العربية بعد 2011، وعملت السلطة على امتصاص غضب الشارع بتكليف الحكومة باصلاحات واسعة اكثر ديمقراطية في ظل غياب معارضة حقيقية من قبل الاحزاب او المجتمع المدني.

توصي الدراسة، بضرورة ترشيد الحكم من اجل الممارسة الديمقراطية الحقيقية مع تفعيل دور المجتمع المدني، حتى يتسنى للحكومة القيام بالعديد من الاصلاحات حقيقية (خاصة السياسية والدستورية) بشكل مباشر تمس كل المجالات، وتعزيز ثقة المواطن بحكومته .

على السلطة والحكومة القيام بمهامها الاساسية وتفعيل دورها من اجل تحقيق الاستقرار لشعوبها .

قائمة المراجع:

1. محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات، ط4، الجزائر: دارهومة، 2002.
2. عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
3. محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد، 15 الجزائر، 2016.
4. برادة يونس، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية"، في الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، تح. علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)،
5. بقدي، 2012، ص ص 55-58
6. على انوزلا، الاستقرار السياسي في المغرب، متاح على الرابط، <https://www.alaraby.co.uk> / تايبخ الاطلاع، مارس 2021
7. زهور باقي، أكبر الاحتجاجات تشتعل بمدن مغربية... ما السر؟ متاح على الرابط، <https://www.maghrebvoices.com/2018/01/17>
8. برادة، يونس. "الإشكالية الانتخابية في المغرب: مقارنة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي." في الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، أحمد الدين وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
9. السلطة والفكر " نحو ثقافة الاعتراف في المغرب"، 2001 الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة
10. (_____)، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر. "جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات أورو متوسطي 2012. -، ص. 55 ص 2012، 58، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة تلمسان قسم العلوم السياسية تخصص دراسات أورو متوسطية الجزائر
11. حفاف سعاد، المشاركة السياسية وشرعية السلطة في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 الجزائر 2015
12. حركة شباب 20 فبراير ومشهد التغيير في المغرب: محاولة سوسيو. سياسية 2011 وجهة نظر 10-11
13. قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بالقاهرة: 2004، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية
14. (_____)، مسألة الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية وتأثيرها على الاستقرار السياسي بالمغرب الأقصى 2017/2014/1999 أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 3.
18. سلمان، محمد. "النخبة السياسية في المغرب." في النخبة السياسية في العالم العربي، حرّر من طرف الصاوي علي. ط. 1. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1996.
19. عبد الحفي، أحمد تهمي، "الانتخابات المغربية: تحدي الاستمرارية والتغيير." الديمقراطية 9 (جانفي 2003).
20. أفاية، محمد نور الدين. السلطة والفكر: نحو ثقافة الاعتراف في المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.
21. نوير، عبد السلام. "قضايا التحول الديمقراطي في المغرب." في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، حرّر من طرف منيسي أحمد. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
22. لميني، فريد. "جدل التعاقد والبيعة: ملاحظات حول نسق السلطة المخزنية." وجهة نظر 27 (شتاء 2005).
- 22_ عبد الرحيم التوازي، انتفاضة 20 فبراير " في المغرب.. نار تحت الجلد، " فبراير 2021

<https://www.alhurra.com/different-angle/2021/02/20> متاح في النت على الرابط.